الدكتور مصطفى زيد
أستاذ الشريعة الإسلاميه المساعد
بكلية دار العلوم — جامعة القاهرة

المصلحة في التشريع الإسلامي

ونجم الدين الطوفي

الطبعة الثانية
١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على محمد خاتم
رسله ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه...
اللهم إياك أستعين ، فألهمني سداد الرأى ،
وصواب القول، واهدنى إليك صراطا مستقيما

[قدم أصل هذا الكتاب إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة للحصول به على درجة الماجستير فى الشريعة الإسلامية .

وقد تولت مناقشته علناً فى مساء السبت ٢٨ من شعبان سنة ١٣٧٣ هـ (أول مايو سنة ١٩٥٤ م) — لجنة من السادة الأساتذة محمد الزفزاف ، ومحمد أبو زهرة ، وعبد العظيم معانى ، ونال به صاحبه درجة الماجستير فى الشريعة الإسلامية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى]

الطبعة الثانية

١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م

جميع الحقوق محفوظة

تقديم الكتاب

بقلم الأستاذ الجليل الشيخ محمد أبو زهرة

أستاذ الشريعة الإسلامية ووكيل كلية الحقوق بجامعة القاهرة سابقاً

بسم الله الرحمن الرحيم

١ — إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا . من يهد الله فهو المهتد ، ومن يضلل الله فما له من هاد . ونصلي ونسلم على محمد الرسول الأمين ، المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد — فقد قدم الشاب المجد العامل الباحث مصطفى زيد رسالة في « المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي » ، لينال بها شهادة الماجستير .

وقد دعاني إخواني الأساتذة في كلية دار العلوم لأشترك في دراستها ومناقشتها ، فلبيت الدعوة شاكراً ، لأسهم بعمل ضئيل في ذلك الصرح الذي يشيده إخواني أساتذة الشريعة بدار العلوم ، ليعيدوا ذلك المعهد الذي خدم اللغة العربية والفقه الإسلامي ، بل الدراسات الإسلامية في شتى فروعها — إلى سابق عهده ، وتليد مجده .

٢ — وإني لأشهد أني عندما ابتدأت أقرأ الرسالة بشعبتيها — أحسست بأني أقرأ لكاتب قد استولى على موضوعه ، ورسم طريقه ، وحد حدوده ... يوغل أحياناً في سيره ، ويرفق أحيانا . وهو في إيغاله ورفقه عليم بأعلام

الطريق وصُواه . قد يتعثر عندما يوغل ، ولكنه لا يلبث إلا قليلا حتى يقيله الله من عثرته ، فيسترد قواه ، ليسير فى الطريق الجدد إلى أقصى مداه ، وليصل منه إلى منتهاه .

ونحن فى دراستنا لرسائل هؤلاء الشباب الذين يخطون تحت إشرافنا طريقهم فى البحث والدرس ـ نحصى العثرات ونتقصاها ، ولكنا عند التقدير ننظر إلى الطريق الذى قطعوه ، والغاية العلمية التى تغيوها ، والمدى الذى وصلوه ، وهنا نقيس ونقايس ، ونزن ونوازن ، ثم نشهد بالحق وننطق به ، ونسجله فى تاريخ الشاب على أنه إحدى مراحل سبقه ، ليبتدىء مرحلة جديدة تكون هذه مقدمتها ، والتالية نتيجتها . ومن بعد تتوالى المقدمات والنتائج بإذن الله وتعالى ومشيئته . وبذلك يتحيز لفراغ فى لغة القرآن فيملؤه .

٣ — وإذا كنا نحن المحكمين فى هذه الرسالة قد أعلنا شهادتنا وسجلناها ، فإن من الحق علىَّ فى هذا المقام أن أعلن بعض ماشعرت به وأنا أقرأ هذه الرسالة القيمة .

لقد تسابق إلى خاطرى وأنا أقرؤها شيوخى الذين تلقيت العلم عليهم ، أو تنسمت نسيم العلم فى جوهم ، وتغذت روحى بأفاويق المعرفة من فيضهم . تذكرت أشياخى الذين تربوا فى دار العلوم ، وتذكرت الرعيل الأول ممن تخرجوا فى ذلك المعهد الجليل .

تذكرت أستاذ الأساتذة عاطفا العبقرى الذى لم يفر فرية فى التربية أحد . تذكرت فيه ذلك العقل الحر المتطلع ، والروح المشرق ، والنفس الفياضة ، والقلب الكبير ، والهمة العالية ، والإرادة الحازمة ، والخلق القوى ، والمنزع العلمى .

وتذكرت الأستاذ عبد الحكيم بن محمد فى سمته وتقاه ، وشخصيته القوية ، ونفاذ عقله ، وقوة ذكائه .

وتذكرت الأستاذ الخضرى الذى كان ينساب العلم على لسانه فى صوت كأنه الموسيقى ، وعلى قلم يضىء النور للحقائق كأنه المصباح المجلو . تذكرت فيه الفقيه ، وتذكرت فيه المؤرخ الذى لم يسبق فى عصره ، ولم يلحقه أحد من بعده . وتذكرت فيه الأديب الواسع الأفق ، الذى التقى فى كتابته إشراق الديباجة مع دقة الفقيه وإحاطة المؤرخ ، فكان فى عصره نسيج وحده .

وتذكرت الأستاذ المهدى ، وإعجابه بالأدب العربى ، وحسن اختياره ، ولطف حسه ، ودقة ذوقه ، وأسلوبه المسلسل كالنمير العذب ، وموازناته الأدبية المصورة للخطباء ، وهم يتدفقون على المنابر تدفق السيل فى منحدر الوادى . وللشعراء وهم يصفون خلجات النفوس ، وحركات القلوب ، فى موسيقى تهز النفس ، وتوقظ الحس .

وتذكرت بحر العلم الذى لاتكدره الدلاء ، الأستاذ أحمد إبراهيم . تذكرت فقهه الدقيق ، وتفكيره العميق ، وأفقه الواسع ، ودراساته الفقهية المقارنة المقربة للبعيد ، والمؤنسة للغريب ، التى تقتنص أوابد الفقه فتجعلها ذللا ، قريبة مألوفة ، بينة مكشوفة ، ولقد كان رضى الله عنه أول من خرج بالفقه عن نطاق الفقهاء الأربعة ، فدرس مع مذاهبهم مذاهب الشيعة الإمامية ، والزيدية ، والإباضية ، والظاهرية ، فكشف بهذه الدراسة عن ينابيع الفقه فى مختلف اتجاهاته ونواحيه ، فجزاه الله عن الفقه الإسلامى خيراً .

وتذكرت المفسر العميق الأستاذ الشيخ حسن منصور . تذكرته بسمته الجليل الرائع ، وتذكرت صوته العميق فى درسه ، وعباراته الأنيقة ، وألفاظه المنتقاة ، وأسلوبه الكلامى ، وتذكرت إلقاءه الهادىء الرتيب . . وتذكرت خلقه الدينى ، وأدبه المحمدى الذى يحاول به أن يكون القرآن له خلقا ، ولقد كان رضى الله عنه صورة للسلف الصالح فى دينه وتقواه .

وتذكرت الأستاذ عبد الوهاب خير الدين ، الأديب الفقيه المفسر الذى كان يذوق الألفاظ والمعانى بذوقه البيانى المرهف ، كما يذوق الطاعم المطعومات والمشروبات . . وتذكرت وقاره وقوة إيمانه بالله وبرسوله وبالحق . تذكرت حماسته وحرارته فى درسه ، وصوته القوى المتهدج الذى يصل إلى أعماق النفس . . وتذكرت تلاوته المستمرة للقرآن كلما أحس بفراغ ، حتى إنه ليتخذ منه أنيساً ، مذكراً ، محدثاً عن الله جل جلاله بحديثه وكلامه .

وتذكرت الأستاذ محمد عفيفى فى عمق فقهه ، وإصابة نظره ، وحسن توجيهه ، ذكائه وألمعيته .

رضى الله عنهم جميعاً وأرضاهم .

٤ — كان أولئك العلية فى خاطرى وأنا أقرأ هذه الرسالة ، لم تزايلنى ذكراهم وذكرى المعانى التى التقيت بهم فيها . ولقد أحسست بأن هذه الرسالة وأخواتها تعود بدار العلوم إلى الدراسات الفقهية التى عمل الذين لا يريدون بالإسلام وقاراً على إضعافها فى ذلك المعهد الجليل . وإذا كانت دار العلوم لم تقدم فى السنين المتأخرة للاسلام فقهاء — فإن المرجو أن تقدم فى عهدها الزاهر رجالا يعودون بها كما بدأت ، ويصلون حاضرها بماضيها .

٥ — وإنه لمن الواجب علىّ قبل أن أختم كلمتى هذه أن أشير إلى موضوع الرسالة بإشارة موجزة ، تلك هى أننا فى المناقشة أخذنا عليها مآخذ ، هى كما نوهنا عثرات نشأت من السير السريع ، أو النظر السريع من غير ترديد للفكر . . ولعل أبرز هـــذه المآخذ وأوضحها هى فى محاولته تبرئة الطوفى من التشيع ؛ فإن النصوص التى نقلها مستشهداً بها لنفى التشيع تطوى فى ثناياها دليل إثباته ، وكل نص ساقه دليلا للنفى هو فى مغزاه ومرماه وباعثه دليل الإثبات .

وإنه لا ينقص من قدر الطوفى أن يكون شيعياً ، ولا يزيد فى علمه أن يكون سنياً ، فهـو فى الحالين العـالم العميق ، والدارس الذى خاض فى العلوم الإسلامية خوض العارف بطرائقها ، السابح فوق موجها المتلاطم ، الغائص المستخرج لجواهرها . وإن ذلك قدر يعليـه مهما تـكن نزعته ، ومهما تـكن نحلته .

وإنه قد آن لنا أن ندرس الثروة الفـكرية الإسلامية كلا لا يقبل التجزئة ، فندرس ما عند الشيعة من ذخائر فى العلم والفقه ، كما درسنا ما عند غيرهم ؛ فهو تراثنا ، وهو تراث الإسلام ، نختار أجوده ونزجى زيفه ، لا يهمنا إلا جيد القول ، فنلمسه ونبحث عنه أياً كان قائله . ولقد ابتدأ أستاذنا المرحوم أحمد إبراهيم بهذه الدراسات المقارنة ، فلم يفرق فى دراسته بين سنى وشيعى وخارجى . فلنسر نحن فى هذا الطريق الذى ابتدأه . . .

والله هو الموفق ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

محمد أبو زهرة

مقدمة

* أهداف البحث .
* منهجه .
* مصادره .

موضوع هـــذه الرسالة هو المصلحة فى التشريع الإسلامى ونجم الدين الطوفى . . .

أما المصلحة فهى أصل من أصول الأحكام يختلف الفقهاء فى تحديده ، وفى تفريع الأحكام عليه ، وفى مكانه من الأصول الشرعية الأخرى . وأما الطوفى فهو فقيه من فقهـاء الحنابلة ، ينفرد فى هـذا الأصل برأى لم يسبق إليه ، ويختلف الفقهاء والمؤرخون فيه — هوأيضاً — ، فيرفعه فريق منهم إلى مرتبة العباقرة الأفذاذ ، ويتهمه فريق بأنه من الرافضة ، وينزل به بعضهم إلى درك الملحدين ! . .

وبحافز من هذا الخلاف حول الأصل والرجل كليهما — تقدمت لدراسة الموضوع وأنا أرجو أن أحقق الهـدف الأول من دراسته ، فأنصف الحقيقة بالتعرف عليها وسط الآراء الـكثيرة المتضاربة ! . .

أما الهدف الثـانى لهذه الدراسة فهو تحديد مكانة المصلحة بين أصول الشريعة الإسلامية : أين ينبغى أن توضع بين هذه الأصول ؟ وإلى أى مدى نستطيع أن نبنى عليها الأحكام ، وأن نواجه بها أحداث هذه الحياة التى تتطور ، حتى لتقدم لنا فى كل يوم جديداً ؟ ! .

وكان الهدف الثالث هوالبحث العلمى بوصفه غايةتطلب لذاتها؛ فإن جهود العلماء والباحثين ينبغى أن تنصرف إلى هذا البحث ، بل ينبغى أن توقف عليه ، مهما تكن النتائج التى ينتهى إليها ...

* * *

وحددت هذه الأهداف منهج البحث وخطة السير فيه ، فإن دراسة رأى الطوفى فى المصلحة تستلزم دراسة المصلحة قبله :

فى الأصول الشرعية الأخرى من الكتاب والسنة ، والإجماع والقياس . وفى فتاوى الصحابة والتابعين من بعد . . وفى المذاهب الأربعة المعمول بها ..

وعند الظاهرية والشيعة والخوارج . وهذه الدراسة هى التى تكفل بهاالتمهيد.

أما الباب الأول فقد خصصته لدراسة الطوفى : حياته ومذهبه ، ثم ثقافته وآثاره العلمية . . .

ففى الفصل الأول منه ، جهدت فى أن أتعرف على الطوفى وشيوخه فى جميع البيئات التى عاش فيها ... ثم بدأت أدرس مذهبه ، فلم أجد بداً من أن أتتبع أقوال المؤرخين فيه ، وأن أحاول الوقوف على سر اتهامه بالتشيع ، مع أنه — فيما رأيت — لم يكن شيعياً ، ولا يمكن أن يكون شيعياً ! . .

وفى الفصل الثانى حاولت دراسة الطوفى الباحث المصنف ، فإذا مصنفاته تربى على أربعين كتابا ، وإذا المشكلات التى تعالجها هذه الكتب تتنوع فتجعل منه فقيها أصوليا ، ومفسرا ، وعالما بالحديث والمنطق ، وأديبا ذا حظ من قرض الشعر وروايته .

وهدانى البحث إلى بعض هذه المصنفات فعرفت بها ، وبينت موضوعاتها، ومنهج الطوفى فى كل منها ، ثم قدمت شخصيته كما تتجلى فيها . . .

* * *

وفى الباب الثانى درست رأى الطوفى فى المصلحة . . .

وقد قدمت هذه الدراسة فى تمهيد وثلاثة فصول . فجعلت التمهيد لبيان مصدر هذا الرأى ، وإثبات أن الطوفى لم يؤلف فيه رسالة .

وقصرت الحديث فى الفصل الأول على عرض هذا الرأى وتلخيصه ، معتمداً على الأصل الذى عثرت عليه وعرفت به .

أما الفصل الثانى — فقد ناقشت فيه هذا الرأى وأدلته ، ثم عقبت عليها ، محتكما فى المناقشة وفى التعقيب كليهما إلى العقل والمنطق السليم ، ثم إلى نصوص الشريعة الإسلامية وروحها .

وأما الفصل الثالث فقد تتبعت فيه الطوفى ، ورأيه فى المصلحة ، وتطور المصلحة بعده حتى اليوم . ثم استنتجت ماقضى منهج البحث باستخلاصه من حقائق وأحكام . .

وبعد هذا كله — ألحقت بالرسالة نص كلام الطوفى فى المصلحة محققاً ، بعد أن مهدت له بكلمة قصيرة تبين طريقتى فى تحقيقه ، وهدفى من هذا التحقيق ، والنسخ التى استندت إليها فيه .

* * *

أما مصادر البحث — أو مراجعه الخاصة — فلعلى لا أعدو الحقيقة حين أقرر أننى يوم بدأت أبحث — لم يكن بين يدى كتاب واحد للطوفى ، ولم يكن فيما كتب عنه ما يصلح مادة لرسالة علمية ! .

لكنى كنت قد اخترت ، وكنت مؤمناً بأنى لم أسىء الاختيار ولم أخطىء فيه ، فلم يكن بد من المضى فى الطريق إلى غايته .. ومن ثم بدأت أطوف بمختلف المكتبات : أستقبىء فهارسها ، وأسترشد بأمنائها . وأنقب بين كتبها عن كتاب لصاحبي ، أو كتاب عرض له بدراسة أيّاً كانت ... فلما عثرت بعد طول البحث على بعض مصنفاته — أصبح من همى التعرف بها ، لا الاستفادة منها فحسب ؛ إذ وجدتها كلها جديدة وإن امتد بها الزمن بضعة قرون ...

وأما المراجع العامة التى أفدت منها فى البحث — فقد كثرت وتنوعت . وإنى لأحمد الله أنه وفقنى إلى الاستعانة بكل كتاب وصل إلى علمى أنه يمدنى بشىء فى دراستى ، وإن كنت لم أسجل معظم هـــذه الكتب فى ثبت المراجع هنا ، لأنى التزمت ألا أسجل فى هذا الثبت إلا الكتب التى نقلت منها .

* * *

وبعـــد . . .

فقد أشرف على هذه الرسالة أستاذاى الجليلان الأستاذ الشيخ على حسب الله والأستاذ الشيخ محمد الزفزاف ، وتولى مناقشتها الأساتذة الكبار محمد الزفزاف ، ومحمد أبو زهرة وعبد العظيم معانى . وكتب تقديمها الأستاذ الجليل الشيخ محمد أبو زهرة . . . وإنه ليسعدنى أن أتقدم إليهم جميعاً بأصدق الشكر وأعمقه ، على مابذلوا فى سبيل هذا العمل من جهد ووقت . . .

أما أنت أيها القارىء الكريم — فهذه رسالتى أقدمها إليك . . . لا أدعى أنها مبرأة من العيوب ، فما هى إلا جهد قد يصحبه التوفيق وقد يخطئه . لكنى حاولت ما استطعت أن تضيف إلى العلم جديداً ، وأن تضع رعاية المصلحة حيث ينبغى أن توضع بين أصول الشريعة الإسلامية . . تلك الشريعة التى أراد الله لها

أن تكون عامة دائمة ، فجعلها صالحة لكل زمان ومكان ، وجعل رعاية المصلحة من أسس هذه الصلاحية فيها . وإحدى دعائمها . . . فإن أكن قد وفقت فيما حاولت فلله وحده الفضل . . وإنى لأرجو أن يجعل ما بذلت من جهد خالصاً لوجه الكريم ، وأن ينفع به . . ؟

١٦ من ربيع الأول ١٣٨٤

٢٥ من يوليو ١٩٦٤

الدكتور مصطفى زيد

فهرس إجمالي

أولا : الرسالة :

	رقم الصفحة
تقديم ، للأستاذ الجليل الشيخ محمد أبو زهرة	٥ — ٩
مقدمة المؤلف	١٣ — ١٦
تمهيد [المصلحة قبل الطوفي]	١٧ — ٦٤
الباب الأول [نجم الدين الطوفي]	٦٥ — ١١٠
الفصل الأول : حياته ومذهبه	٦٧ — ١١٥
الفصل الثاني : ثقافته وآثاره العلمية	٨٩ — ١١٠
الباب الثاني [الطوفي والمصلحة]	١١١ — ١٨١
تمهيـــــد	١١٣ — ١١٥
الفصل الأول [عرض وتلخيص]	١١٦ — ١٣٢
الفصل الثاني [مناقشة وتعقيب]	١٣٣ — ١٥٧
الفصل الثالث [تتبع ونتائج]	١٥٨ — ١٨٢
خاتمة الرسالة	١٨٣ — ١٩١
ثانيا ملحق الرسالة	
بين يدى النص	١٩٣ — ١٩٨
خمس صور من الأصل	١٩٩ — ٢٠٣
الحديث الثاني والثلاثون	٢٠٥ — ٢٤٠
ثالثا : المراجع والفهارس	
المراجع	ا
فهرس الأعلام	س
فهرس الموضوعات	ذ

تمهيد

المصلحة قبل الطوفى

---

١ — ما المصلحة فى نظر الشارع ؟

٢ — إلى أى مدى راعاها فى أدلته :

(ا) فى القرآن ،

(ب) وفى السنة ،

(ح) وبالإجماع ،

(ء) وبالقياس ؟

٣ — الصحابة ورعاية المصلحة .

٤ — الأئمة الأربعة ورعاية المصلحة .

٥ — الظاهرية ورعاية المصلحة .

٦ — الشيعة ورعاية المصلحة .

٧ — الخوارج ورعاية المصلحة .

١ — روى البخارى أن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : [أرسل إلىَّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة ، فإذا عمر بن الخطاب عنده . قال أبو بكر : إن عمر أتانى فقال : إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقراء القرآن ، وإنى أخشى أن يستحر القتل بالقراء ، بالمواطن ، فيذهب كثير من القرآن ، وإنى أرى أن تأمر بجمع القرآن . قلت لعمر : كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ؟ قال عمر : « هو والله خير » ، فلم يزل عمر يراجعنى حتى شرح الله صدرى لذلك . وأنت رجل شاب عاقل لا نتهمك ، وقد كنت تكتب الوحى لرسول الله . قلت : كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله ؟ قال أبو بكر : « هو والله خير (١) »] اهـ

٢ — والذى يبدو من سياق الحديث بين أبى بكر وعمر — كما حكاه أبو بكر لزيد — أن عمر كان يعنى بالخير فى قوله « هو والله خير » ما فيه صلاح الأمة ، وأن أبا بكر عندما أقر عمر على وجهة نظره ، فقال نفس العبارة لزيد وهو يكلفه جمع القرآن — كان يعنى نفس المعنى . . . أفيمكن بعد هذا أن يقال إن هذا الفهم للمصلحة وهذا التعريف بها — هما أول فهم للمصلحة وتعريف بها بعد عهد الرسول ؟

٣ — وليس من شك فى أن أبا بكر وعمر خاصة ، والصحابة عامة لم يكن من همهم أن يعرِّفوا المصلحة ؛ إذ كان كل همهم منصرفا إلى تحقيقها . ومن ثم نجد علياً (كرم الله وجهه) إذ يقرر تضمين الصنّاع يقول : « لا يصلح الناس إلا ذاك (٢) » . فيكتفى فى تقرير هذا الحكم الجديد بتقرير أنه يصلح

---

(١) انظر البخارى ص ١٨٣ ج ٦ . واستحر القتل : اشتد وكثر ، أما اليمامة فقد كانت موطن بنى حنيفة من شبه جزيرة العرب ، وفيها تنبأ مسيلمة الكذاب ، وقاتله المسلمون بقيادة خالد بن الوليد حتى قتلوه ، فى يوم يعد من أعظم أيام الإسلام ، وأخلدها ، وأبعدها أثرا فى تاريخه . وقد كان الصديق يضن بأهل بدر وبالقراء ، فلا يرسل أحدا منهم فى جيوش المسلمين ، غير أنه فى غزوة اليمامة لم يضن بأحد ؛ إذ كان « بنو حنيفة » من أقوى القبائل العربية وأشدهم بأسا . وقد استشهد من القراء يومذاك خلق كثير .

(٢) الشاطبى فى الاعتصام ص ٢٩٢ ج ٣

الناس ، إذ كل ما يُصلح الناس مشروع لاحاجة به إلى التعليل . ونجـــده هو نفسه يقول — وهو يزيد حد الشرب من أربعين إلى ثمانين —: «نراه إذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، وعلى المفترى ثمانون [١] » ، فيعلل حيث وجد العلة ، ويقيس حيث عثر على النظير . . . وهو لا يُعنىَ — فى الحادثين كليهما — بتعريف المصلحة ، مع أنه استعمل مادتها فى عبارته الأولى . فالمصلحة عندهم إذاً من الوضوح بحيث لا يحتاجون إلى التعريف بها .

٤ — على أن اللغويين يرون فى المصلحة نفس الوضوح ، فلا يتكلفون فى تفسيرها وإيضاحها . فعل ذلك الزمخشرى فى أساس البلاغة حين قال : « ورأى الإمام المصلحة فى ذلك ، ونظر فى مصالح المسلمين ، وهو من أهل المفاسد لا المصالح » ، ثم قرره ابن منظور فى لسان العرب ، والفيروزابادى فى القاموس المحيط [٢] ... أما علماء الصرف والنحو فقد قرروا أن المصلحة مفعلة من الصلاح بمعنى حسن الحال ، وأن صيغة [مفعلة] هذه تستعمل لمكان ما كثر فيه الشىء المشتقة منه ، فالمصلحة عندهم إذاً شىء فيه صلاح قوى .

٥ — وللأصوليين فى تعريف المصلحة وتعيين المقصود بها أقوال : فالغزالى يرى أنها فى الأصل عبارة عن جلب منفعة أو دفع مضرة ، غير أنه يقول بعـــد هذا : « ولسنا نعنى بها ذلك ، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق ، وصلاحُ الخلق فى تحصيل مقاصدهم . ولكنا نعنى بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع ، ومقصود الشرع من الخلق خمسة ، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ، ونفسهم ، وعقلهم ، ونسلهم ، ومالهم . فكل

---

(١) البيهقى فى السنن الكبرى ص ٣٢٠ ج ٨

(٢) ص ٢٣ ج ٢ من أساس البلاغة ، ص ٣٤٨ ج ٢ من لسان العرب ، ص ٢٧٧ ج ١ من القاموس المحيط .

ما يتضمن حفظ هذه الأصول فهو مصلحة ، وكل ما يفوّت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعه مصلحة [١] » اهـ .

وقد يقال إنه ليس بين المعنى الأصلى للمصلحة كما قرره ، والمعنى الذى قال إنه يعنيه بها ، فرق ظاهر ؛ لأن جلب المنفعة ودفع المضرة هو عين مقصود الشرع ، بل ليس هنالك شيء يجلب مصلحة أو يدفع مفسدة إلا اندرج تحت مقصود الشرع ، واتصل من قريب أو من بعيد بالدين ، أو النفس ، أو العقل ، أو النسل ، أو المال ، . ولكن . . . ألا يمكن أن يَعُدَّ المرء مصلحة لنفسه ما لا يَعُدُّه الشارع مصلحةً له ؟ من أجل هـــذا فرق الغزالى . . .

٦ — والخوارزمى يعرف المصلحة كما عرّفها الغزالى ، لكنه يضيّق ما قاله الغزالى إذ يقيده فيقول : « هى المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفاسد عن الخلق [٢] » ؛ ذلك أن المصلحة — أو المحافظة على مقصود الشرع — لا تتم بدفع المفاسد عن الخلق فقط ؛ إذ هذا ليس إلا جانبا واحداً منها ، أما الجانب الآخر والأهم فهو الجانب الإيجابى فيها ، وهو ما يعبَّر عنه بجلب المنفعة . . . بل لعل هذا هو الذى يتبادر إلى الذهن من لفظ المصلحة ، بدليل قولهم : « دفع المفسدة مقدم على جلب المنفعة » ، فهما شيئان لاشيء واحد كما هو واضح ، والتصريح بأحدهما لا يُغنى عن التصريح بالآخر وإن تلازما . . .

٧ — وعز الدين بن عبد السلام المصرى يضع للتعرف على المصلحة ضابطاً إذ يقول : « ومن أراد أن يعرف المتناسبات والمصالح والمفاسد ، راجحها ومرجوحها — فليَعرض ذلك على عقله بتقدير أن الشرع لم يَرِدْ به ، ثم يَبْنِ عليه الأحكام ، فلا يكاد حكم منها يخرج عن ذلك إلا ما تعبد الله به

(١) ص ٢٨٦ — ٢٨٧ ج ١ من المستصفى له .

(٢) نسب هذا التعريف للخوارزمى الشوكانى فى ارشاد الفحول (أنظر ص ٢١٣ منه) وذكره الشيخ جمال الدين القاسمى فى تعليقه على رسالة الطوفى فى المصالح [ص ٧٤٧ م ٩ مجلة المنار] دون أن ينسبه إلى صاحبه . أما صاحب رسالة تعليل الأحكام فقد نسبه إلى صاحبه ، ولكنه لم ينبه على المصدر الذى نقل عنه [انظر ص ٣٧٨ منه] .